

قرار رقم (٢٣٦) بتاريخ ١٤٣٥/٦/١٦هـ

ال موضوع : اللائحة التنظيمية لمنح ترخيص بمزاولة نشاط الحراسات المدنية
الخاصة في المطارات.

إن مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني.

بعد الاطلاع على الفقرة (١) من المادة (٤) من تنظيم الهيئة العامة للطيران المدني الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٣) وتاريخ ١٤٢٦/٢/١١هـ التي نصت على أن من أغراض الهيئة " وضع اللوائح التنفيذية المنظمة لقطاع الطيران المدني وصناعة النقل الجوي في إقليم المملكة...", وما جاء في الفقرة (٦) من ذات التنظيم بان من صلاحيات مجلس الإدارة "اعتماد اللوائح التنفيذية لهذا التنظيم".

واستناداً على موافقة أعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني خلال الاجتماع بتاريخ ١٤٣٥/٦/١٦هـ على اعتماد اللائحة التنظيمية لمنح ترخيص بمزاولة نشاط الحراسات المدنية الخاصة في المطارات.

بناءً عليه قرر المجلس ما يلي :

أولاً: الموافقة على اعتماد اللائحة التنظيمية لمنح ترخيص بمزاولة نشاط الحراسات المدنية الخاصة في المطارات بالصيغة المرفقة.

ثانياً: أوصى المجلس بقيام الهيئة بدراسة جدوى إنشاء شركة خاصة تقدم الحراسات المدنية داخل المطارات.

ثالثاً: تفويض رئيس الهيئة تبليغه للجهات ذات العلاقة واكمال اللازم

والله الموفق»،



موقعة أعضاء مجلس الإدارة على اللائحة التنظيمية لمنع ترخيص بمزاولة نشاط

الحدسات المدنية الخاصة في المطارات بتاريخ ١٦/٦/١٤٣٥هـ.

الأستاذ/ عبد العزيز بن محمد العجلان

عضو مجلس الادارة

التواقيع:

الأستاذ/ ماجد بن عبدالله البارودي
مستشار وزير التجارة والشرف على تقنية المعلومات

التوقيع : لم يحضر الاجتماع

الأستاذ/ مازن بن محمد بترجي

عضو مجلس الادارة

التوقيع: ماهر

الأستاذ/ صالح بن حسن العفالق

عضو مجلس الادارة

التوقيع: صالح العفالق

الأستاذ/ صالح بن سعد المها
وكيل وزارة المالية لشئون المالية والحسابات

التوقيع:

الدكتور/ فيصل بن حمد الصقير
نائب رئيس الهيئة العامة للطيران المدني
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني

التوقيع:

المهندس / فيصل بن علي الزين
مستشار، معاشر، وزير النقل لشئون النقل

التوقيع : لم يحضر الاجتماع

التوقيع : لم يحضر الاجتماع

الأستاذ/ بندر بن عبدالعزيز الوايلي

وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط

لشئون التخطيط

التوقيع: د. رامى

فهد بن عبدالله

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني





الهيئة العامة للطيران المدني
General Authority of Civil Aviation

اللائحة التنظيمية لمنح ترخيص
بمزاولة نشاط الحراسات المدنية الخاصة في المطارات

المادة الأولى: تعاريف عامة:

يقصد بالكلمات والعبارات الآتية - أينما وردت في هذه اللائحة - المعاني المبينة أمامها ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك:

الملكة: المملكة العربية السعودية.

الم الهيئة العامة للطيران المدني.

النظام: نظام الطيران المدني.

الأنظمة: الأنظمة والتعليمات الحكومية ذات العلاقة.

اللائحة: اللائحة التنظيمية لمنع ترخيص بمزاولة نشاط الحراسات المدنية الخاصة في المطارات .

✓ الإدارة المركزية لأمن الطيران: هي الإدارة المختصة في الم هيئة بالإشراف على كافة الأمور المتعلقة بالحراسات الأمنية في المطارات.

الترخيص: موافقة تصدرها الم هيئة لشخص طبيعي أو معنوي لمزاولة نشاط الحراسات المدنية الأمنية.

تصاريح: بطاقات أو مستندات أخرى صادرة على أساس فردي لأشخاص يعملون في المطارات أو يحتاجون إلى الدخول المصرح به للمطار أو منطقة التحركات المراقبة أو منطقة أمنية مقيدة، والغرض منها تعريف الشخص وتسهيل دخوله، أو لمركبات تستعمل لأغراض مماثلة للسماح بدخولها وأحياناً يشار إلى التصاريح بسميات مثل بطاقات الهوية أو بطاقات المرور لدخول المطار ومرافقه المختلفة.

المؤسسة/الشركة: مؤسسات وشركات الحراسات المدنية الأمنية الخاصة التي لها خبرات في مجال الأمن المدني أو أمن المطارات أو الأمن الصناعي أو العسكري وتعمل بموجب ترخيص من وزارة الداخلية.

المادة الثانية: نوع الخدمة المقدمة والمسؤوليات والمهام:

تقوم المؤسسة/الشركة المخصصة بالمراقبة والملاحظة الأمنية المدنية وفق مجموعة من الإجراءات والاحتياطات الأمنية الاحترازية الواجب توفيرها من قبل الشركات والمؤسسات



الأمنية المدنية، قنفيناً للنظام ولوائحه التنفيذية والبرنامج الوطني ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- ١ توفير الحراسات المدنية الأمنية لمراقب ومباني ومكاتب المؤسسات/الشركات المستثمرة بالطار.
- ٢ مراقبة كاونترات السفر وحركة المسافرين.
- ٣ مطابقة هوية الركاب/جوازات السفر مع التذاكر الخاصة بهم قبل صعودهم للطائرة.
- ٤ توفير الرقابة والملاحظة لساحات وقوف الطائرات التابعة لشركة الطيران المعنية.
- ٥ مراقبة وملاحظة تحركات موظفي شركة الطيران المعنية والتتأكد من حملهم ببطاقاتهم النظامية ومطابقتها.

المادة الثالثة: الجهة المستفيدة من الخدمة المقدمة:

تقدم المؤسسة/الشركة خدماتها للمطارات المدنية في المملكة وشركات الطيران والمؤسسات والشركات الاستثمارية والتجارية والبنوك العاملة في تلك المطارات.

المادة الرابعة: مراافق و مواقع العمل :

تقدم المؤسسة/الشركة خدماتها في مواقع ومرافق أو مساحة من المطار الواجب تغطيتها أمنياً من قبلها ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- ١ كافة المستودعات والمكاتب التابعة للمؤسسة/الشركة المستثمرة في المطار بكل أنواعها إضافة إلى كاونترات السفر.
- ٢ مراافق التموين.
- ٣ مراافق الشحن والبريد.
- ٤ المطاعم.
- ٥ الأسواق.
- ٦ مراافق مواقف السيارات ومواقف الطائرات في الساحة الجوية.



- ٤- ٧ الصالات التجارية والخاصة وصالات السفر بالمطارات.
- ٤- ٨ مراافق فرز وتخزين ونقل العفش.
- ٤- ٩ مراافق الصيانة.

المادة الخامسة: المقابل المالي لمنح الترخيص:

- ٥- ١ يستوفى مبلغ (١٥٠,٠٠٠) مائة وخمسون ألف ريال مقابل إصدار الترخيص أو تجديد الترخيص لمزاولة النشاط بأحد المطارات الدولية ولمدة (٥) خمس سنوات.
- ٥- ٢ يستوفى مبلغ (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف ريال مقابل إصدار الترخيص أو تجديد الترخيص لمزاولة النشاط بأحد المطارات الأقلية ولمدة (٥) خمس سنوات.
- ٥- ٣ يستوفى مبلغ (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف ريال مقابل إصدار الترخيص أو تجديد الترخيص لمزاولة النشاط بأحد المطارات الداخلية ولمدة (٥) خمس سنوات.

المادة السادسة: شروط منح الترخيص:

- ٦- ١ تقديم سجل تجاري ساري المفعول يوضح فيه نوع النشاط الخاص بالحراسات الأمنية المدنية.
- ٦- ٢ تقديم شهادة انتساب عضوية الغرفة التجارية خاصة بالسجل التجاري.
- ٦- ٣ تقديم ترخيص وزارة الداخلية ساري المفعول يوضح فيه نوع النشاط وعدد أفراد الحراسات الأمنية بالشركة/المؤسسة.
- ٦- ٤ تقديم شهادة الزكاة والدخل سارية المفعول أو شهادة عدم وجود أي مطالبات مالية لمصلحة الزكاة والدخل على أن يتطابق الاسم في الشهادة مع ما هو مسجل في السجل التجاري.
- ٦- ٥ تقديم شهادة السعودية سارية المفعول.
- ٦- ٦ تقديم شهادة التأمينات الاجتماعية سارية المفعول.
- ٦- ٧ تقديم شهادة خبرة سابقة في مجال الحراسات المدنية الخاصة وخدماتها على أن لا تقل الخبرة المطلوبة عن ثلاثة سنوات في مجال أمن الطيران والمطارات أو الأمن الصناعي متمثلًا في الخدمات والحراسات المدنية.



- ٦ -٨ تقديم عقود عمل سابقة معتمدة وموثقة بالمستندات النظامية في مجال ونشاطات الحراست المدنية الأمنية وخدماتها.
- ٦ -٩ تقديم شهادات إنجاز مشاريع سابقة لعقود الحراست المدنية الأمنية السابقة النظامية.
- ٦ -١٠ تقديم شهادة بنكية توضح المركز المالي للشركة/المؤسسة.
- ٦ -١١ تقديم عنوان الشركة/المؤسسة وكافة أرقام الاتصالات والتواصل خصوصاً صندوق البريد، والرمز البريدي، والبريد الإلكتروني.
- ٦ -١٢ تقديم اسم المسئول المفوض أو من ينوبه بالتوقيع نظاماً في أي مشروع بالمطار المعني، ومتابعة صدور الترخيص من الهيئة العامة للطيران المدني على أن يكون موثقاً ومعتمداً من المالك ومن الغرفة التجارية.
- ٦ -١٣ تقديم عدد أفراد الحراست المدنية ومسيرهم ومدراءهم الذين سيعملون في المطار المعني بالنشاط والترخيص.
- ٦ -١٤ تقديم عدد ساعات العمل لكل فرد، ومسيرات الرواقب، وعدد أيام العمل، والإجازات الأسبوعية.
- ٦ -١٥ تعبئة جميع النماذج (أ، ب، ج، د) المرفقة بهذه اللائحة.

المادة السابعة: المؤهلات والخبرات الواجب توافرها في توظيف أفراد الحراست المدنية الأمنية بالمطارات:

- ٧ -١ المؤهلات الدراسية:
 - ٧ -١ -١ أن تتوفر لدى حارس الأمن المدني شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها من خبرات مختلفة مع الإمام الجيد باللغة الإنجليزية.
 - ٧ -٢ الخبرات والدورات السابقة:
 - ٧ -٢ -١ أن تتوفر لدى حارس الأمن المدني الخبرة السابقة العملية ويفضل من لديه الخبرة العسكرية أو الخبرة في نفس المجال.
 - ٧ -٢ -٢ تقديم شهادة حضور الدورات في أمن الطيران المدني والمطارات معتمدة من الجهات الدولية ذات العلاقة بأمن الطيران المدني أو من أي مركز تدريب أمن مطارات وطني.



- ٧ -٣ المواصفات الخاصة:
 - ١ أن لا يقل عمر حارس الأمن المدني عن ثمانية عشر عاماً، وأن لا يزيد عن خمس وأربعين عاماً.
 - ٢ أن يتمتع حارس الأمن المدني باللياقة البدنية والسمعية والبصرية وأن يكون حالياً من أي إعاقة.
 - ٣ تقديم تقرير طبي حديث الاصدار لحارس الأمن المدني من جهة طبية معتمدة ويفضل مستشفى حكومي يوضح الخلو من الأمراض المعدية، بالإضافة لفحص المخدرات.
- ٤ المواصفات العامة:
 - ١ تقديم شهادة حسن السيرة والسلوك من أي جهة معتمدة وموثقة.
 - ٢ تقديم شهادات إفادة من الإدارة العامة للأدلة الجنائية بأسماء حراس الأمن وخلو صحفهم الجنائية من السوابق.

المادة الثامنة: المخالفات والغرامات:

-٨ ١ يعاقب بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠) ألف ريال ولا تزيد عن (٥٠٠٠) خمسين ألف ريال كل من يخالف أحكام هذه اللائحة أو التعليمات الصادرة بموجبها وفقاً للتفصيل الآتي:

نوع المخالفة	الغرامة
١ مزاولة النشاط بدون الحصول على ترخيص رسمي.	٥٠,٠٠٠ ريال
٢ تغيير موقع المؤسسة/الشركة أو أي فرع من فروعها دون اخذ الموافقة التسبقة من الهيئة أو تغيير العنوان البريدي أو أرقام الهواتف دون إخطار الهيئة خلال (٣) ثلاثة أشهر من تاريخ التغيير.	٥,٠٠٠ ريال
٣ منع مفتشي الهيئة العامة للطيران المدني من أداء عملهم أو الدخول إلى الأماكن التي تشغله الشركة/المؤسسة أو الامتناع عن تقديم البيانات المطلوبة أو تقديم بيانات مغلوطة و غير صحيحة.	١٠,٠٠٠ ريال
٤ عدم وجود حراس الأمن في مواقعهم المكلفين بحراستها، وإهمال أداء عملهم.	١٠,٠٠٠ ريال
٥ عدم وضع الترخيص الأصلي في مكان واضح ويبارز داخل مكتب الشركة/المؤسسة.	١,٠٠٠ ريال
٦ توظيف حراس أمن غير سعوديين.	١٠,٠٠٠ ريال
٧ العمل بصورة ترخيص في موقع غير مرخص له أو بتراخيص مزور.	٥٠,٠٠٠ ريال
٨ عدم وضع لوحة إعلانية واضحة باسم المؤسسة/ الشركة ورقم الترخيص.	١٠,٠٠٠ ريال

- ٨ في حالة تكرار ذات المخالفات للمرة الثانية تضاعف الغرامة المقرونة مع اخذ التعهد على الشركة/المؤسسة المخالفة، وفي حال تكرار ذات المخالفات للمرة الثالثة سيتم إغلاق نشاط الشركة/المؤسسة التي تم ضبط المخالفات عليها أو عدم تجديد العقد لها والحرمان من الدخول في أي عقود جديدة.
- ٩ يجوز للهيئة فرض الغرامة على المخالفات أو المخالفات التي لم يرد لها تصنيف في الجدول أعلاه وفقاً للمعدين الأدنى والأعلى المنصوص عليهما في الفقرة (٨-١).

المادة التاسعة: إلغاء الترخيص:

يلغى الترخيص المنوح للشركة/المؤسسة في الأحوال التالية :

- ١ إذا تنازلت الشركة/المؤسسة عن ملكيتها لغيرها.
- ٢ إذا توقفت الشركة/المؤسسة عن مزاولة نشاطها أكثر من شهر.
- ٣ إذا انتهى ترخيص وزارة الداخلية ولم يجدد.
- ٤ في حالة طلب مالك المؤسسة/الشركة إلغاء الترخيص وشطب السجل التجاري الخاص بالشركة/المؤسسة.
- ٥ إذا مضى على انتهاء تاريخ الترخيص أكثر من ثلاثة أشهر ولم يتم الرفع بطلب تجديده.

المادة العاشرة: التقيد بالأنظمة والتعليمات:

- ٦ على شركة/مؤسسة الحراسات الأمنية التقيد والالتزام بالأنظمة والتعليمات والتعاميم الصادرة من قبل الهيئة وأنظمة وتعليمات ذات العلاقة وكذلك الالتزام بتجديد التراخيص المنوحة لها في وقتها المحدد.
- ٧ يحكم العلاقة التعاقدية فيما بين شركات/مؤسسات الحراسات الأمنية والشركات/المؤسسات العاملة في المطارات هذه اللائحة وأنظمة ولوائح وتعليمات ذات العلاقة.

المادة الحادي عشر: صلاحية الحذف والإضافة والتعديل:

رئيس الهيئة صلاحية حذف أو إضافة أو إدخال تعديلات على أحكام هذه اللائحة كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

